برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢١ - ٢٠٠١/٥/٢٤

مسائل المالية والميزانية

البند ٥ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2001/5 (A, B, C, D, E)/2
16 May 2001
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تتشرف المديرة التنفيذية بأن ترفع إلى **المجلس** فيما يلي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق ببرنامج الأغذية العالمي، والذي يغطي بنود جدول الأعمال التالية:

- البند ٥ (أ): تقرير أداء الميزانية لعام ٢٠٠٠
- البند ٥ (ب): الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥
- البند ٥ (ج): تعديل على النظام المالي **للبرنامج** بشأن احتياطي التشغيل
- البند ٥ (د): تقرير المديرة التنفيذية عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادة الثانية عشرة ٤ والمادة الثالثة عشرة ٤ (ز) من اللائحة العامة.
- البند ٥ (هـ) تقرير إدارة الأموال النقدية.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة نيويورك

المرجع: AC/1455

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تحريرا في ٢٠٠١/٥/٩

عزيزتي السيدة كاثرين برتيني:

تجدون مرفقاً بهذا نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الوثائق التالية: "الخطة الاستراتيجية والمالية (٢٠٠٢ ٢٠٠٥)" (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-B/1 and Corr.1)، "وتعديلات على اللوائح المالية بشأن احتياطي التشغيل" (الوثيقة WFP//EB.A/2001/5-C/1).

سأكون لكم شاكراً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لاستنساخ التقرير حرفياً وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته القادمة باعتباره وثيقة متكاملة ومستقلة، مع موافاة اللجنة الاستشارية، في أقرب فرصة مناسبة بنسخة مطبوعة من الوثيقة (بكل اللغات).

التوقيع C.S.M. Mselle
رئيس اللجنة

إلى: السيدة كاثرين برتيني
المديرة التنفيذية
WORLD FOOD PROGRAMME
Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome
Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل المالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير برنامج الأغذية العالمي التالية: "الخطة الاستراتيجية والمالية (٢٠٠٢ ٢٠٠٥) (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-B/1 and Corr.1) و"التعديلات على اللوائح المالية بشأن احتياطي التشغيل (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-C/1). وعند النظر في هذه التقارير، اجتمعت اللجنة مع ممثلي المديرة التنفيذية للبرنامج الذين قدموا لها معلومات إضافية وإيضاحات.

٢- ونظرت اللجنة الاستشارية أيضا في "تقرير أداء الميزانية لعام ٢٠٠٠" (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-A/1)، و "تقرير إدارة الأموال النقدية" (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-E/1) و"تقرير المديرة التنفيذية عن استخدام المساهمات والإعفاء من التكاليف" (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-D/1).

⇦ *الخطة الاستراتيجية والمالية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥)*

٣- لاحظت اللجنة الاستشارية، كما هو مبين في الفقرات ٦٦ إلى ٧١ وفي الملحق الثاني و"الخطة الاستراتيجية والمالية" (الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-B/1)، وعلى أساس تصور لتوافر الموارد على المدى المتوسط، أن تقديرات الخطة هي أن **البرنامج** سيوفر حوالي ٥.٥ مليون من المعونة الغذائية في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، وتنخفض هذه الكمية إلى ٤.٩ مليون طن في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥. ويفترض أن يرتفع معدل أسعار السلع سنويا من ٢١٤ دولارا للطن عام ٢٠٠١ إلى ٢٦٧ دولارا عام ٢٠٠٥، وأن ترتفع أسعار الشحن البحري قليلا عن مستوياتها الراهنة، وأن تبقى موارد الأنشطة الإنمائية عند مستوياتها الحالية، كما يفترض ألا تختلف الموارد الضرورية للطوارئ والإغاثة الممتدة كثيرا عن مستوياتها الراهنة. وبالنسبة للفترة المالية ٢٠٠٢ ٢٠٠٣، يقدر البرنامج أن تبلغ تكاليف دعم البرامج والإدارة حوالي ٢١٤ مليون دولار، استنادا إلى استعادة تكاليف الدعم غير المباشر بمعدل ٧.٨ في المائة، كما يقدر أن تنخفض مستوى دعم البرامج لعامي ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ قليلا عن مستوى الفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٣.

٤- اعتمد المجلس التنفيذي **للبرنامج** خلال دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، ٢٢ توصية بشأن التسيير والإدارة (القراران ٢٠٠٠/م ت-س/٦ و٢٠٠٠/م ت-١/٣). ودعت إحدى هذه التوصيات لتكييف الخطة الاستراتيجية والمالية ضمن خطة استراتيجية، لاسيما من خلال تضمينها نظام الأهداف القائمة على النتائج. وكما هو مبين في الوثيقة (WFP/EB.A/2001/5-B/1)، سيتطلب هذا تعديلا على المادة السادسة ١ والمادة العاشرة ٢ من اللائحة العامة. لذلك، فإن الخطة المعروضة على اللجنة الاستشارية تعتبر انتقالية، وإذ تتضمن قدرا أكبر من المعلومات الاستراتيجية وأقل من المعلومات المالية مما كانت عليه الحال في الخطط الماضية، كما تتضمن مؤشرات تستند إلى النتائج دون أن تخل بالمقتضيات الراهنة للائحة العامة. وفهمت اللجنة أنه يتوقع المزيد من التغييرات بعد تعديل اللائحة العامة.

٥- وأعلمت اللجنة، إثر استفسارها عن الموعد المحدد لتنفيذ قرار التسيير والإدارة الصادر عن المجلس التنفيذي، بأن المجلس سوف ينظر، في دورته السنوية التي ستعقد في مايو/أيار ٢٠٠١، في إجراء تعديلات على اللائحة العامة تعكس التحول في الخطة الاستراتيجية والمالية إلى الخطة الاستراتيجية. وسوف تبقى الميزانية المزمع تقديمها في

سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ على شكلها المألوف في السنوات الأخيرة. ويبدأ التنفيذ إذن اعتباراً من عام ٢٠٠٣، حين تعرض الخطة الاستراتيجية الجديدة على المجلس التنفيذي كي ينظر فيها.

٦- وترى اللجنة الاستشارية أنه سيتعين بذل الجهد لصقل شكل الخطة الاستراتيجية. وتذكر بتقريرها عن الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة المالية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ (الوثيقة WFP/EB.A/99/5-A,B,C/3)، حيث أشارت إلى أن طريقة سرد الخطة مازالت فضفاضة، وتكرر رأيها بأن الخطة نفسها ينبغي أن تكون أوجز, ولا تزال هذه المشاكل قائمة في الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥. وتوصي اللجنة بتبسيط المعلومات والواردة في الموجز وفي المقدمة وفي باب المسائل البرامجية، كما توصي بدمجها لتهيل مقارنة المراجعة بالتالي تجنب التكرار والتداخل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة أيضا، وإن كان التخطيط الاستراتيجي في اختصاص المديرة التنفيذية وأمانة **البرنامج**، إلى أن على المجلس التنفيذي، وفي المقام الأول، أن يوفر للأمانة مبادئ توجيهية واضحة بشأن السياسة التي سوف ترتكز عليها الخطة الاستراتيجية.

٧- وتشدد اللجنة الاستشارية على أن لا حاجة لوثيقة مطولة، فالمطلوب بالأحرى وثيقة قصيرة فيها اقتراحات استراتيجية دقيقة لتنفيذ سياسة المجلس التنفيذي. وتأمل اللجنة أن تحدد الأهداف على نحو أدق وأن تكون واقعية أكثر من حيث قابلية تحققها في الخطة الاستراتيجية القادمة.

٨- ولاحظت اللجنة، على سبيل المثال، في الجزء الثاني من التقرير، في باب البرامج والمشروعات الإنمائية، أن الهدف أولا أ هو "تمكين ٣٠ مليون شخص على الأقل سنويا من الفقراء الجوعى المقصودين من المشاركة في فرص التنمية، عن طريق إزالة الجوع كمعوق". ويمثل هذا الواقع زيادة عن فترة الخطة الماضية من ٢٣ مليون إلى ٣٠ مليون في السنة. ولدى الاستفسار عن كيفية تحقيق ذلك، وبما أنه يتوقع أن تبقى الموارد الإنمائية فترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥ على ما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠٣، أعلمت اللجنة بأن يمكن تحقيق هذه الزيادة بتغيير عناصر ملامح البرنامج الإنمائية. وسوف تزداد نسبة أنشطة التغذية المدرسية بفضل مساهمة أحد البلدان المانحة بموارد إضافية ضخمة، كما أن لهذه الأنشطة أعداد كبيرة من المستفيدين. وترى اللجنة أنه ينبغي تحديد مثل هذه العناصر بشكل أوضح في الخطة.

٩- وتلاحظ اللجنة الاستشارية عما يرد في الفقرتين ٧٩ و٨٠ أن **البرنامج** يفضل اعتبار الإدارة على أساس النتائج "تفكيرا على أساس النتائج"، وأن **البرنامج**، أسوة بصناديق وبرامج أخرى، يصمم النهج لإدارة أعماله وفقا لمتطلبات جهازه الرئاسي. ولئن كانت اللجنة توافق على مفهوم تصميم النهج ليناسب المتطلبات، فإنها تكرر رأيها بأنه لابد من الاجتهاد لمواءمة بين المصطلحات في سائر المنظومة، بغية الاتساق في التطبيق وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة بالفقرة ٣٢ من تقريرها عن الميزنة (A/55/543)، حيث تقول:

"إنه لمن بالغ الأهمية أن تعرف المصطلحات الأساسية المستخدمة في مقترحات الأمين العام تعريفا كاملا ودقيقا وأن تطبق على نحو متناسق من قبل كل المشاركين على أساس النتائج ومع الوقت، ينبغي الاجتهاد المواءمة هذه المصطلحات مع مصطلحات كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة كي لا يضيع العمل الذي سبق القيام به بشأن المواءمة في تبويب التخطيط ووضع الميزانية".

١٠- ولدى استفسارها، أعلمت اللجنة أن **البرنامج** بصدد مراجعة مسرد مصطلحات وضع الميزانية على أساس النتائج الواردة وفق تقرير "وحدة التفتيش المشتركة" عن الميزنة على أساس النتائج: تجربة منظمات منظومة الأمم المتحدة (A/54/287). وتوصي اللجنة بشدة بأن ينظر البرنامج في استخدام المصطلحات التي يستخدمها الأمين العام في تقريره عن وضع الميزانية على أساس النتائج (الوثيقة A/54/456 and Add.1-5).

١١- وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن الصلة بين الأولويات الموضوعة في الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠٣ وأهداف الخطة للفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥. فأعلمت بأن الأولويات العشر في خطة الفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠٣ قد استكملت تقريباً، وأن بعض الجوانب غير الكاملة من هذه الأولويات قد أدرجت في خطة الفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥.

١٢- وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بما ورد في الفقرة ١٦ من التقرير، أي:

"قررت الجمعية أن تحمل الوكالات التنفيذية على تمويل العنصر الميداني من نظام أمين للأمم المتحدة من ميزانيات مشروعاتها . وسيزيد هذا من تكاليف المشروعات، كما قد يحدث سابقة لاستعادة تكاليف أخرى مشتركة عبر منظومة الأمم المتحدة من خلال ميزانيات المشروعات. ويأمل **البرنامج** أن تقدم الحكومات المشاركة في الجمعية العامة بمراجعة هذا القرار ويتولى المسؤولية الشاملة لأمن الأمم المتحدة، على أن تؤدي كل وكالة دورها الأساسي الخاص بها".

١٣- ولدى الاستيضاح، فردت الأمانة ببيان آخر عن الأمن والسلامة (أنظر الملحق). وتشير اللجنة إلى أن الفقرة السادسة من الباب الثاني لقرار الجمعية العامة رقم ٢٣٨/٥٥ بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٣، والتي تستند إلى توصية واضحة لا لبس فيها من اللجنة الاستشارية. وتتوقع اللجنة أن يستمر تنفيذ الترتيبات الحالية لتقاسم تكاليف مكتب منسق الأمن للأمم المتحدة إلى أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك.

⇦ *تعديلات على النظام المالي للبرنامج بشأن احتياطي التشغيل*

١٤- توصي اللجنة الاستشارية المجلس التنفيذي باعتماد المادة العاشرة-٦ من النظام المالي كما نقحت في ملحق الوثيقة (WFP/EB.A/2001/5-C/1). وبالنسبة للتعديل المقترح على المادة ١١٠-١ من اللائحة المالية، توصي اللجنة بتنقيح الجملة الأولى من التعديل في النص الإنكليزي على أن تستبدل كلمة "تقييم" بكلمة "تحديد".

ملحق

بيان البرنامج عن الأمن للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

"يولي **البرنامج** أولوية قصوى لسلامة موظفيه وأمنهم. فألزم كل موظفيه بالتدرب على الوعي الأمني. وينسق **البرنامج** عن كثب مع مكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة حول الشؤون الأمنية كما يعمل بإشرافه. وقام **البرنامج** بانتداب موظف محترف كامل الدوام وموظفا آخر للدعم لدى مكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة على مستوى المقر. وتتمثل سياسة **البرنامج** للتنسيق الميداني في الالتزام التزاما صارما بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. ويجري التنسيق الأمني مع فريق إدارة الأمن الذي يرأسه الموظف المسؤول. ويبلغ الموظف المسؤول بالقضايا والحوادث الأمنية بواسطة الممثل القطري **للبرنامج**، ويتم بتها ضمن فريق إدارة الأمن. وفي بعض العمليات، علاوة على فريق إدارة الأمن الذي ينتدبه مكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة، تنتدب الوكالات التشغيلية مستشارين أمنيين. ودور الاثنين واضح: يتولى موظف أمن الميدان مسؤولية الأمن العام لموظفين الأمم المتحدة، في حين يركز مستشارو الوكالات أساسا على متطلبات الوكالة المحددة (في حالة قوافل غذائية **للبرنامج**، مواقع توزيع الأغذية، حماية مرافق التخزين، وما إلى ذلك) وفي البلدان التي فيها موظف لأمن الميدان وعدة مستشارين أمنيين محترفين تنتدبهم الوكالة يشجع **البرنامج** على إنشاء "خلية أمن فنية" برئاسة موظف الأمم المتحدة لأمن الميدان لتنفيذ القرارات الأمنية التي يتخذها الموظف المسؤول وفريق إدارة الأمن، ومن أجل التنسيق التشغيلي اليومي. وفي بلدان أخرى، أو في مناطق داخل البلدان، حيث لا وجود لموظف لأمن الميدان، يقوم **البرنامج** بالتنسيق التشغيلي مع الوكالات ذات الصلة التي تلتزم بالبنية وبأساليب العمل التي يضعها الموظف المسؤول وموظف أمن الميدان. ويرى **البرنامج**، لضمان تغطية كافية لموظفي الأمم المتحدة، أن ترتيب الأمم المتحدة الأمني العام، خصوصا في الميدان، بحاجة إلى تعزيزات كبيرة عن طريق قيام مكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة بتوظيف وانتداب المزيد من موظفي أمن الميدان، حيث يتطلب تمويل مضمون ومنظور".